

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حص الانسان بمعرفة اوضاع
الكلام ومباينه وجعل الحروف اصول كلمات
وفروغ معانيه والصلوة على المشتق من مصدر
الفضل والحكم الجامع لحسن الافعال وكلام
الشيم الموصول بالفاظه انوار السعادة
والهدى المضر في اشاراته اصناف الحكم
والسقي محمد المذكور اسمه في التورية والابجيد
وعلى آله مظهر الحق ومبطل الابطال ما ظهر
النجم في العلم وما استمر النجم في العلم

وبعد فلما شاء في الاقطار وظهر ظهور

الشمس في القمار الرسالة الفضيلة التي افا

انفا ويا المولى الامام المحقق والفاضل المدقق

خاتم المجتهد بن عصفه الحق والدين اعلى الله

درجته في اعلى العليين وكانت مستقلة على

مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية

الايجاز ونهاية الاختصار ولم يكن له بد

من شدة لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا اذ

احصياها وبلغ في تبين المرام وتحقيق

المقاصد اقصاها اردت الخوض في تنقيح

هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه خفيه

اللثام مع جمود القرينة ولال الطيبة
 تحفة المحضرة العلية الاميرة الاعظم والتم
 والقرمان الاكرم فل الله على الانام
 فاتح ابواب الانعام والاکرام الذي
 اشتقت بتجان السلطنة الى بامته
 وبايت حلال الامارة على قائمة الفائز
 بالحكمتين العلية والعلية الحايضة للرياستين
 الدينية واله نيوية اشرف السلاطين
 في الاصل والنسب واحقرهم في الفضل
 والادب فياض سجال النوال على الخلايق
 وباب جلال النعم والقد يقوما نوال الغمام ^{بولوط}

وقت ربيع نوال الامير يوم سنى فنوال الا
 الامير ^{بمبار} بركة عين ونوال الغمام قطرة ماء
 المؤية بتاييد الملك العليم مغيث الله ولة
 والدين الامير عبد الكريم لازال رقيب
 الامم خاضعة لاوامره واعناق الخلايق
 ممتدة نحو مر السمة وهذا دعاء قد تلقاه
 ربنا بحسن قبول قبل ان ارفع الصوت
 واقول فان وقع في خير القبول والرضا
 فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى والله
 الميسر ^{ارسله} للامال وعليه التوكل في جميع الاحوال
 قال المصنف رحمه الله بعد التسمية

بهذه فائدة المشار اليه بهذه العبارات
 الذنبية التي ارادكت بترها او بيان ان
 نزلت منزلة المشخص المشابه محسوس
 فاستعملت كلمة بهذه الموضوعات لكل
 مشار اليه محسوس فيها والفائدة في
 في اللغة ما حصلت من مال او علم مشتق
 من القيد بمعنى استحدث المال او الخير
 وقيل اسم فاعل من فائدة تاذ اصبحت
 فوائده وفي التعريف بها المصلحة المشتبه
 على فعل من حيث هي ثمرة ونتيجة وتلك
 المصلحة من حيث انزها على طرف الفعل

تسمى

تسمى غاية له ومن حيث انزها مطلوبة
 للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انزها
 باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور
 الفعل لا جعلها تسمى علة قايمة بالغاية
 والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
 كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك
 لان الحياتين متلازمان ودليلا اعتبار
 كل حيثية فيما اعتبرت فيه ايضا فترسم
 الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة
 الغائية بالعكس فالاولان اعم من الاخرين
 مطلقا اذ ربما تسرب على الفعل قايمة لا

لا يكون مقصودة لغاعله واما حمل الفائدة
 على ما اشير اليه بهذه حقيقة لغة ^{اي عقلية} عرف
 اذا العبارات في نفسها فائدة اما باعتبار
 اللغة فلفظ واما باعتبار العرف فلا تترها
 مصلحة تتربى على تفصيل حروفها و
 واحدا جها من محالها ويجوز ان يكون مجازا
 في الاستناد باعتبار ان تلك العبارات
 مدخلا في حصول الفائدة تشتمل اما خبر
 بعد خبر او حال او صفة لفائدة والمراد
 انهما تشتمل اشتمال الكل على الاجزاء
 على مقدمة وتقسيم وخاتمة وجه الترتيب

ان ما يذكر في هذه الرسالة من العبارة
 اما ان تكون لافادة المقصود او لافادة
 ما يتعلق به الخ من غيرها لا يذكر فيها كان
 الاول فهو التقسيم وان كان الثاني كان
 ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق اي
 التعلق من حيث الاعانة في الشروع على
 البصيرة فيه فهو المقدمة وان تعلق اللاحق
 بالسابق اي من حيث زيادة التوضيح ^{والتمثيل}
 فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة اما من قدم
 اللازم بمعنى تقدم او المتعدي وفي ^{صطلح} اللاحق
 عبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم

والمناسبة فلا تقدمها في الذكر أو لتقدم غيرها
الطلب في الشروع في المقاصد بالذات أو
أوبالواسطة والمراء بالمقدمة يهنا المعاني
المخصوصة أو العبارة المعينة فلا بد من
اعتبار التجوز بان يكون من قبيل اطلاق
الكلمة على بعض جزئياتها واطلاق اسم
المحلول على بعض ما دل عليه وما وقع
في بعض النسخ على مقدمة وتنبيه وخاتمة
فهو سر من قلم الكاتب اذا التنبيه من
من المقدمة فلا معنى لعمه جزءا مستقلا
المقدمة مبتداء خبره هذه الذي نشرع

فيه أو بالعكس وأما جعل مجموع هذه العبارات
التي بعده إلى قوله التقسيم خبرا لها فغير
مناسب في هذه المقام تأمل ولما كان معرفة
اقسام اللفظ باعتبار حصوله الوضع
وعومه وتعقل الموضوع له كذلك مما يتوقف
عليه المقصود كما يظهر لك بعينه ذلك بدء
في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار
اللفظي الذي في قوله قال اللفظ قد يوضع بعينه اعلم
ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الذي
فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا
وحرفا وما هو حرف واحد أو أكثر مهمل

اللفظي الذي في قوله قال اللفظ قد يوضع بعينه اعلم
ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الذي
فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا
وحرفا وما هو حرف واحد أو أكثر مهمل

في شخص المعنى ليشارة الثاني في عموم
الوضع فلم يغير في له ليندر توجب
صاحب ابوالقاسم

اي صاحب الرشد

كذلك الا انه لما شارك الثاني في شخص
المعنى تعرض له ليندر توضع صاحبه وقوله بعينه
يحمل ان يكون صفة لشخص ويحمل ان يكون
في مقابلة قوله بامر عام اي وقد يوضع اللفظ
لشخص باعتبار تعقله بعينه وشخصه
وقد يوضع له باعتبار امر عام اي باعتبار
تعقله بامر عام وذلك اي الوضع لشخص
باعتبار امر عام يتحقق بان يعقل امر
مشترك بين مشهورات ثم يقال هذا اللفظ
موضوع لكل واحد من هذه الشخصات
بخصوصه اي بعين اللفظ بازاء كل فرد

من

من افراد المشتهة سواء كان ذلك الامر العام
من ذاتياتها كما في معاني الحروف او من عوارضها
كما في المضمرات واسماء الاشارة
وذلك الامر العام ملحوظ باعتبار كون
مراة للملاحظة تلك الافراد التي هي السببية
الموضوعة لكل منها اللفظ وليس ذلك
الامر العام موضوعا لم كما توهم بعض في
في الضماير والموصولات وغيرها وانما عبر
عن ذلك التعيين الذي هو الوضع حقيقة
بالقول اذ به يظهر ذلك التعيين غالبا
وانما قيد بالحيثية بقوله بحيث لا يفرق

من المعنى في الشخص
حيث قال في شخص
واسماء الاشارة
التي وضعت في
ان لا يوضع في
ولفظ هذا هو
نفسه ان لا يوضع
بحسب ان لا يوضع
اللفظ انتهى كلامه ابو القاسم

ولا يفاد به الا واحد بمخصوصه دون القدر
المشترك لئلا يتوهم ان ما وضع لللفظ
بهنا مفهوم كل واحد من افراد المشترك
حق يستعمل فيه ويقاد ويفهم هو منه
فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع
والمستعمل فيه هذا الشخص من افراد
على عدة وهذه الاخر كذلك دون
القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع
فقوله دون القدر المشترك حال موقوله
واحد بمخصوصه اي متجاوز القدر المشترك
فانه غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الا

الا

الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا
مثلا ويراد به الامر العام الذي هو مفهوم
المثاليه المفرد المذكر واذا كان كذلك
فتعقل الواضع ذلك المشترك الى الوضع
ووسيلة الى حصوله لانه اي المشترك
الموضوع له قوله لا انه بتقدير اللام معطوف
على الخبر ان قراء فتعقل مصدرا وان قراء
على صيغة المضارع المجرول من الثلاثي المجرد
قالت منصوب على الحالية ولا انه عطف عليه
فالوضع كلي والموضوع له شخص كما قرنا
وذلك اي اللفظ الموضوع لشخص باعتبار

والى هذا انما سبب ان يقال لا موضوع له
واما قوله انما هو مفهوم
اللازم من كونها مفعلا على الحال
على ان لا يكون له ان يعقل وهو
لا انه عليها موجه يوم حس وهو
ابو النجاشي

وذلك انما هو انما كانت شيئا كانا الوضع له
لنظائره التي تتكلم ونظائره التي تتكلم
كان اسما لا انما كانت شيئا كانا الوضع له
وهذا التحقيق طرأ ان الطرأ جزئي
والحق

فان اللفظ الموضوع بناء على ما ذكره
فان يكون اللفظ الموضوع بناء على ما ذكره
فان يكون اللفظ الموضوع بناء على ما ذكره

الرومي من زيد وعم وغيرهما باجماع
 وهو الرومي وحكمته عليه بانه ابيض **تبيين**
 لفظ التبيين يستعمل في مقامين احدهما
 ان يكون الحكم المذكور بعده بدورها والثاني
 ان يكون معلوما من الكلام السابق
 ومنها الحكم بدورها اولي ادتصور الطرف
 مع الاسناد يكفي في الحزم بالنسبة بينهما
 وليس ما ذكره استدلالا بل تبيين يذكر
 في صورة الاستدلال والبداهات قد تبيين
 عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان
 القاصرة من الخفاء ما هو من هذا القبيل

الرومي هو المتضمن في المادة
 المحصورة اي من المادة الابيض
 لا الاسود

اي تبيين
 في مقامين احدهما
 ان يكون الحكم المذكور بعده بدورها والثاني
 ان يكون معلوما من الكلام السابق

اي ما صدق عليه اللفظ الموضوع للموضوع
 باعتبار اندراجها تحت امر عام لا يقيده
 الشخص الا بقرينة معينة لان وجه فائدة
 الواحد من تلك الشخصات بعينه ليس
 الا وصفي له وهو لا يختص به لاستواء نسبت
 الوضع الى التسميات اذا اشتراك الكل
 في تلك فلا بد في افادة التبيين من امر
 يقيم اليه به يحصل ذلك التبيين وهو المعنى
 بالقرينة فان قيل ما هو من هذا القبيل
 واللفظ المشترك متساويان في عدم
 افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة

ينبغي ان يقال ان ما قصدت
 من اللفظ الموضوع للموضوع
 ان يكون له معنى عام
 لا يقتصر على شخص واحد
 ولا يقتصر على زمان واحد
 ولا يقتصر على مكان واحد
 ولا يقتصر على لون واحد
 ولا يقتصر على شكل واحد

والمادة من تلك القرينة الاشارة المحصورة
 مثل البدر والشمس يكون تلك الاشارة
 بوجه

في انهما ينبغي ان الموقع به ونها
 بالقرينة التي العالم بالوضع لكن لا ينبغي
 التبيين المراد الا بقرينة

وتعد المعنى الموضوع له في الفرق بينهما قلنا

الفرق لزوم التعيين في المعنى وعدمه وحدة

الوضع وتعدده فان قلت اللفظ بحسب

استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج الى

قرينة دون المعنى المجازي على ما هو المقرر

فكيف حكمت بالاحتياج قلنا المراد بما ذكره اي على

هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفى في صحة

استعماله في معناه كونه موضوعا لذلك

المعنى ولا يحتاج الى القرينة لمجرد الاستعمال

بخلاف المجاز فانه يحتاج الى قرينة لمجرد ذلك اي استعمال

لتصرف عن ارادة معنى الحقيقي الذي

ولانه لا وضع له للمعنى المجازي حتى يدل عليه بالقرينة

فيه ان كون الوضع كافيا في صحة استعماله في معناه
على ما ذكره في الاستعمال لا يحتاج الى قرينة
القرينة فلا يصح الاستعمال بدون
الوضع بل يحتاج الى استعمال
من هذا القبيل واللفظ المشرك في الجاز
بالوضع كافي في صحة استعماله في معناه
اي قرينة من المعنى الحقيقي فيحتاج
في الدلالة الى قرينة من المعنى المجازي
في قرينة من المعنى المجازي فيحتاج
في قرينة من المعنى المجازي فيحتاج

وضع اللفظ للاستعمال فيه واحتياج الو

القرينة فيما نحن فيه وفي المشترك لدفع

مزاومة المعاني الحقيقية وفهم المراد للاستعمال

ولما فرغ من المقدمة شرع في بيان المقصود

فقال **التقسيم** مبتداء او خبر على

ما مر والمحذوف هو المذكور ومعنى

التقسيم هو ضم قيدين او اكثر الى

مفهوم عام ليصير ذلك العام المعاني

بانضمام كل قيد قسما مبانيا للقسام

الاخر او غير مبين له باعتبار تنافي

القيود او تناقضا لهما فقط والمتبادر

اراد ان يشي في بيان المقصود

ويجوز ان يكون المذكور ما مر
اي هو المذكور تركيبا على

في المقدمة

بحسب العرف هو اعتبار التباين وما
 نحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجلا
 تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله أولا الى
 قسمين ما مدلوله كلي وما مدلوله شخصي
 وتقسيم القسم الاول منه الى اسم جنس
 ومصدر والى مشتق وفعل وتقسيم
 الثاني منه الى العلم والحرف والضمير
 واسم الاشارة والموصول على وجه
 ينطبق به تلك الاقسام فان تحقيقها
 من مزلق الاقدام اللفظ اي الموضوع
 مدلوله اي معنى الموضوع فان الغافل

في العقل من حيث حصوله فيه بعينه
 بهذه اي الحاصل في العقل العبارة ومن حيث
 انقضاءه مطلقا يسمى مفهوما ومن حيث انقضاءه
 بانقضاءه غيره مدلوله ومن حيث وضع اللفظ
 بآثاره موضوعا له ومن حيث القصد اليه من اللفظ
 وافادته معنى اما كلي او شخصي لان مدلوله
 اما ان يتمتع من فرض مدقم وحله على معدة
 وهو الشخصي ويسمى جزئيا حقيقيا ولا يمنع
 كذلك وهو الكلي فان قيل هذا التقسيم
 فاستدل ان الالف واللام في اللفظ ههنا
 للاستغراق فعناه كل لفظ موضوع له معنى

وقد بينا في اطلاق المعنى على اللفظ في الفصل تحت صلاحية
 لان يقصد باللفظ ما وضع له لفظ وقصد منه اولا
 كذا قال النحويون في الاصل والاول
 والشخصي والعام في المقام هو اللفظ في العقل
 وقال النحويون ومن ان يقصد به اللفظ في العقل
 يسمى مفهوما

اما مدلوله كلي او شخص ولا شك ان هو
 ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى
 وكلي لفظ كذا كذا فمدلوله اما كلي او شخصي
 فمورد القسمة اما من القسم الاول او من الثاني
 فان كان الاول لا يشتمل الثاني وان
 كان الثاني لا يشتمل الاول قلنا
 معنى قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان كل فرد
 من افراده متصف باحد هذه بين الوصفين
 على سبيل الانفصال الحقيقي فمورد القسمة
 غير مندرج في هذه القسمة لانه نفس مفهوم
 هذه اللفظ وما قيل في امثال هذه المقام

من هو من شأنه ان يصدر عن القسم
 من افراده واحد او اكثر او كلي
 احكامه من حيث انه موضوع لمعنى
 ابو الباقا

من ان الانقسام الى الانقسام لازم
 للمقسم والمقسم لازم للانقسام
 ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم
 الانقسام الى الانقسام لكل من
 فيلزم الانقسام الشيء الى نفسه
 ومقابله وانه بطر فيكون هذا القسم
 باطلا كأمثاله فاجواب عنه ان
 الانقسام المذكور لازم للمقسم
 بحسب وجوده الذهني والمقسم
 لازم لاقسامه لامن تلك الحشية
 بل من حيث حصوله العيني ولازم

الشئ باعتبار لا يلزم ان يكون لازما
 مالم لزوم باعتبار اخر كالكلية اللازمية
 لمفهوم الحيوان اللازم له يد والاول
 اي اللفظ الذي مدلوله كلّي اما ذات
 اي اما مدلوله ذات او يقال بالتجزؤ
 باطلاق اسم الذات والحدث على ما يلا
 عليهما من اللفظ وجه يستقيم قوله
 وهو اسم جنس كرجل او حدث وهو
 المصدر انما اخرج المصدر عن الاسم
 لينبئ التقسيم الى الفعل والمشتق عليه
 فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كلّي

مطلق على تقدير تقديره اما ان يقال
 مدلوله ذات او يقال بالتجزؤ

اي حين تقدير مدلوله
 او القول باللفظ يستقيم
 اه ابو البقاء

رات او تجوز ابو

مدلوله اما حدث وحده وغير حدث وحده
 او مركب منهما والمراد بالذات ^{الذات} ههنا
 مالا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره
 منسوبيا احدهما الى الاخر وبالحدث امر
 قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية بما اخره
 دال ونون كالضرب او ثاء ونون كالقتل
 فيخرج معنى السواد والبياض لعدم التمييز
 ومعنى الجيد والمنوال لعدم القيام بالغير
 ومعناه احتصاص الباءت بالمنوت
 او التبعية بالتجزؤ اي الاتي وفي الاشارة
 الحسية كما في الماديات او العقلية كما في

يكون الظاهر بغضه لكونه
 زده ان يلزم على هذا ان لا يكون الا
 فيخرج معنى السواد والبياض لعدم التمييز

لفظ مدلوله كلّي

مشتق من المشتق على هذا
 والابيض من الذات والحدث
 التمييز هو المركب من طرف الذات
 الذي يقتضيه السواد والبياض
 وليس يغني الابيض والاسود
 من الذات والحدث اذا السواد
 والبياض ليس لحيث
 ولا قائل بعدم
 كونه مشتقين

او تعلق الى قوله
 منقولاته كالشئ بين الظاهر
 منقولاته بان يقال زيد
 او تعلق الى قوله

او تعلق الى قوله
 منقولاته كالشئ بين الظاهر
 منقولاته بان يقال زيد
 او تعلق الى قوله

المركب

ذلك المركب بما اعتبر فيه من الطرفين نسبة

فَقَبْرُهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ أَوْ نِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا لَا تَسْمِيَانِ السَّبَبِ

في وضع اللفظ باذاء ذلك المركب وذلك

ای النسبة والتذکیر باعتبار المذکور او

او المركب المشتق عليها اما ان تعبر نسبة

من طرف الذات وهو المشتق او تعبه

من طرف الحدث وهو الفعل فان قيل المراد

من الذات غير الحدث وحده كما مر وهو تناول

القسم الثالث قلنا قيد و حدة متعلق

بسم

بغير الحد لا بالحدث الداخل عليه لفظ غير

فلا اشكاله والانقام الى الاربعة

استغاثت وان كان مترودا بين النفي

والاثبات بحسب المأكل وارجع الى تقسيمه

ثلاثة فلا يفرار من القسم الاخير
اعلم القسم الاخير من ثمانية عشر

انقسام بعض الاقسام الى اقسام مندرجة

تحتها لا يمنع الاختصار كالفعل والمشتق

فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق اما

ان يعتبر قيام ذلك الحدث به حيث الحدث

وهو اسم الفاعل أو الثبوت وهو الصفة

المشبهة او وقوع الحدة عليه وهو اسم

والله اعلم
بما فيه
الآخرة

تمام الحدود بالمفعول به واللام والمكان والنوعان بمفعلي اختصاص التبعث بالمفعول اذا لابد
 في معنى التبعث في الامكان او في المكان او في الزمان او في النوعان بمفعلي اختصاص التبعث بالمفعول اذا لابد
 في معنى التبعث في الامكان او في المكان او في الزمان او في النوعان بمفعلي اختصاص التبعث بالمفعول اذا لابد

يأتى يقال اللفظ الذى يدل على مدلوله اما ذات واحدة او لا والاول الحكم الجنس والثاني مدلوله اما حدث احد ١٥٠ لا والاول المصدر والثاني ما يتكسب بمعنى طراف النار ولا والاول المسقط والثاني ان اعتبرت نسبة شئ طراف شئ المصدر

و معنى اعتبار النسيب
هو ان يذكر من
هو النسيب ان يذكر
الذي له من النسيب
و معنى اعتبار النسيب
هو ان يذكر من
هو النسيب ان يذكر
الذي له من النسيب

[illegible]

وهو الموصول كما لذي والحق فان المعين
 للميراد من كل منهما انتساب مضمون صلة
 اليه المعلوم قيل اقتراها به المعروف لهما
 كقولك لمن سمع ان جاء واحد من بغداد
 الذي جاء من بغداد رجل فاضل مشيراً
 ان نسبة مضمون هذه الجملة الى هذه المعين
 عند المحي ط ب باعتبار تعيينه عند ولا يخفى
 ان هذه الاشياء لا توجب التعيين الا
 بانضمام امر خارج مع تلك النسبة كذا
 كاختصار مضمون الصلة مثلاً فيما اشير
 اليه بهذه النسبة كما سيبيح التحقيق

ولقائل

ولقائل ان يقول كون الحرف وضمير
 المتكلم والمخبر طب موضوعاً لمشخص
 واما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم
 كلي ولفظ هذا قد يشير الى الجنس
 وكذا الذي مثلاً يراى به كلي وقد احبب
 عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية
 على جعله بمنزلة الشخص المشاهد
 وكذا في الموصول واما ضمير الغائب
 فالظاهر ان لفظة هو موضوعاً للجزئيات
 المدرجة تحت مفهوم الغائب المفرد المذكور سواء كانت جزئيات
 حقيقة او اضافية كما يبيح التحقيق
 واعتراض بان هذه القسم او قسمه

نسبة مضمون الجزئيات

جزئيات

اللفظ الموضوع لمشعر وضعا عاما
 الى تلك الاقسام الاربعة غير حاصرة
 لجواز ان يكون منها لفظ وضع بامر عام
 لكل واحد من افراد المشعر ولم يكن
 قرينة احدى الثلاثة المذكورة كاسماء
 حروف المباني كالالف والباء وكذا
 اللفظ التعيين واسماء الكتب كالكافية
 والثافية ولما كان الاقسام تتشرك
 في شئ وتمتاز في شئ آخر اراد ان يبين
 الى ما به الاستراك وما به الامتياز
 بعبارة من المقدم بعبارة عن القود
 فوضع الخاتمة لاجل هذا اوقال

كونه من هذا القبيل على بحث بل اللفظ موضوع
 المعنى كلى باعتبار عموم كلفظ الانسان فان
 ابو البقاء

الخاتمة

الخاتمة تشتمل الفاها ان يقول وتشتمل
 بالعطف لتكون مبتداء محذوف الخبر
 اي هذه التي نذكرها او بالعكس ويجوز
 ان يكون تشتمل حالا من مبتداء او من
 ضميره في الخبر ولا يحتاج الى الواو
 بقاء النظام قوله على تنبيهات بمحتمل
 ان يراد بها الالفاظ اي الخاتمة تشتمل
 على كل منها ويجوز ان يراد بها المعاني
 فيكون الالفاظ مشتملة عليها اشتمال
 الفرق على المفرد فلا يلزم اشتمال الشئ
 على نفسه ولما كان ما فيه من الاحكام

ضمانة لاضمة المبتداء اي في الخبر الذي ذكره ولو قدر
 باسمه المتعلقون لا يعلقون فلو لم يعلق على
 المبتداء بل هو عبارة عن الحكم على
 فلا يكون ضمير المبتداء ايضاً كما قد
 ابو البقاء

الالفاظ او هي المعاني
 وقيل لا

الآ على انتساب مضمون جملة الى زائما
 من غير تعيين واما اعتبار كلية المقيد
 مع ان معنى الموصول مشعر على ما قدر
 فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع
 من الموصول وحده حين الاطلاق ليس
 الا الامر الذي هو الالة لملاحظة المشخص
 ولا شك انه كلي مقيد بمضمون الصلة
 الذي هو كلي ايضا فلا يفهم السامع
 مشخصا بخلاف قرينة الخطأ ^{والحق}
 فان كلا منها يفيد التشخص فيفهم
 السامع منها ما يمنع فيه الشركة

فله

فلهذا كانت كائنا الى الضمير واسم الاشارة
 جزئيين وهذا الى الموصول كلي وفيه
 بحث اذ الموصول موضوع لمشخص
 على ما حقق وعدم فهم السامع
 المعين لا يوجب الكلية اللهم الا ان
 ان يقال المراد ان الموصول عدليا
 نظرا الى فهم السامع من مجرد قرينة
 الصلة والاشارة العنقائية مع قطع
 النظر عن الانحصار اني رجي لا على ان
 ان الموصول كلي حقيقة والا فلا يتقيد
 معنى كلامه اذا القرينة المفيدة ^{للتشخص}

والمضاف الى الانحصار عزوف اي علم الانحصار

المحتاج اليها في الاستعمال ^{مباح} انما اعتبر
 فلا فرق وان لم يعتبر فلا فرق ايضا لعدم
 افادة الجزئية في الكل لكن لما كان المعتبر
 ظاهر من القرينة هو مضمون الصلة
 حكموا بان قرينة الموصول هي الصلة
 والاشارة العقلية المفروضة منها ^{المصر}
 بنى هذه التفريفة على ذلك التنبيه
 الثالث علمت من هذا اي من ما سبق
 في مباحث التقسيم الفرق بين العلم
 والمفهوم حيث صرح بخصوص المعنى ^{وضع}
 في العلم وتعدد المعنى الى ص و عموم

الوضع

الوضع في المفهوم وعلمت ايضا فاد
 تقسيم الجزئي اليهم دون اسم الاشارة
 كما فعلهم بعضهم ^{طنا} اي بناء على ظن
 ان ذلك الاسم الاشارة موضوع
 لامر عام الا انه انما يتعين بقرينة
 الاشارة المحيية في استعمال ^{معين}
 دون اصل الوضع ومدلول الضمير
 يتعين بالوضع الذي هو مناط الجزئية
 ووجه الفاد ما مر من ان التعيين
 فيهما ^{بأن} وضعي كالعلم والمفهوم قوله
 دون اسم الاشارة حال من ضمير

اليه ما اى متجوزين اياه حيث لم يله

التقسيم وقوله ضا مفعول للتقسيم

التنبيه الرابع تبين لك من هذا اى

من التقسيم المذكور ان معنى قول

التى ت الحرف يدل على معنى فى غيره

ان لا يستقل بالمفهومية بان لا يكون ملحوظا

قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا

بناء على انه وسيلة الى ملاحظة غير

وهذا المعنى لا يتصح غاية الا نضج الا

بتمهيد مقدمة فنقول ان المعنى قد يكون

ملحوظا قصدا وبالذات وقد تكون

ملحوظا

ملحوظة تبعا غير مقصودة بدونها

بل على انها الة ملاحظة غير

ومرارة لما يشاهد ما سواها وبها

بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية

والتعقل وصالحه لان يحكم عليها او لا

وباعتبار الثانى غير مستقلة بالمفهومية

وغير صالحه للحكم عليها او غيرها و

واستوفى ذلك من قولك قام زيد

وقولك نسبة القيام الى زيد فانت

فى الحالتين مدرك لنسبة القيام الى

اليه لكنهما فى الحالة الاولى مدركة

يترك معنى الانسان اى بمعنى انسان

من حيث انه حالة بين والقيام وال
 لتعرف حالهم فكانها امرأة لما هدتها
 ولذلك لا يمكن لك ان يحكم عليها او
 واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة با
 بالذات ومدرسة بالقصد يملك اجزاء
 الاحكام عليها بانها من باب النسب
 والاضافة فهي على الاول غير مستقلة
 وهذا كما ان المبرق قد يكون مبصرا بالذات
 مقصوا بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا
 على انه آلة لا بصار غيره كالماء
 فانك اذا نظرت اليها وشاهدت

ما ترسم

ما ترسم فيها من الصورة فان قصدت
 الى مشاهدة الصورة فالمرأة في تلك
 الصورة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة
 قصدا بل تبعا ولا يمكن لك ان يحكم
 عليها او بها كما يمكن لك للصورة وان
 قصدت الى مشاهدة المرأة نفسها تكون
 سالمة لان تحكم عليها او بها ويكون
 الصورة تبعا غير محكوم عليها او بها
 فنية البصيرة الى مدركاتها كنسبة
 البصر الى محسوساتها فاذا اتممت هذا
 فنقول معنى الابداء معنى له تعلق بغيره

كالسير مثلا فذلك المعنى اذا لا حفظ ^{العقل}
قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهوم
بالمفهومية صالحة لان يحكم عليه كما تقول
الابتداء معنى اضافي وبه كما تقول ما يجيء
معنى الابتداء ويلزم ادراك متعلقة
تبعها وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء وكذا بعد ملاحظة
على هذا الوجه ان تقيده بمعلق مخصوص
فتقول ابتداء سير من البقرة ولا يخرج
ذلك عن الاستقلال واذا لم يحضم
العقل من حيث انه حالة بين السير والبقرة

وجعل

وجعل له آلة لمعرفة احكامها ومعرفة
لما يتوهمها على هيئة الانضمام واللا
والارتباط كان معنى غير مستقيل با
بالمفهومية وغير صالحة لان يحكم عليه
او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
من وهذا المعنى ما ذكره ابن حاجب
في الابحار حيث قلنا الضمير في ما دل
على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي مدلول
على معنى باعتبارهم في نفسه وبالنظر
اليهم باعتبار امر خارج عنه ولذلك
قيل الحرف ما دل على في غيره اي حاصل

الاسم تمام مستقل بالمفهومية والفعل
 وان كان تمام معناه غير مستقل با
 بالمفهومية غير صالح للحكم عليه اوبه
 الا ان جزء معناه اعني الحدث مستقل
 بالمفهومية والحاصل ان تمام مثلاً يدل
 على حدث وهو القيام وعلى نسبة
 مخصوصة بينه وبين فاعله اعني نسبة
 الجزئية فانها ملحوظة من حيث
 اثرها حالة بين الحدث وبين فاعله وآلة
 في تعريف حالهما الا ان احدهما متعين
 بدلالة اللفظ عليه والآخر وان كان ^{الفعل}

متعين

متعين في نفسه بوجه ملحوظا بذلك
 الوجه والالام يمكن ابقاء تلك النسبة
 لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يتحصل به الجزئية
 اي النسبة الابلحظة الفاعل فلا بد من ذكره
 كما يتبين حال متعلق الحرف فالفعل باعتبار
 مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يقبل
 لان يحكم عليه بشئ نعم جزؤه اعني الحدث
 وحده مأخوذ في مفهوم الفعل على انه
 مسند الى شئ اخر فصار الفعل باعتبار
 جزء معناه محكوما به ومما زاعن الحرف
 ولم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت

محكوما به والفعل غير معناه لان الاسم
 محكوما به والفعل غير محكوما به فقط
 ابو القاسم

اي الاشتقاق الصغير

الحجوة الحرة والزماني
والنفسية الى على
او الى الغافل المعين

لم جعلت النسبة التامة مضمومة الى المنسوب
وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تضم
الى المنسوب اليه كذلك مع انهما حالة بينهما
ولا احتضا من لهما باحدهما قلت
لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة
بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة
القائمة بالاب المتعلقت بالابن فان قلت
لما ان مجموع الفعل ^{لفظ} والفاعل ^{لفظ} في مثل قائم
يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطر
لذلك الصفة نحو قائم فلم جازكون
الصفة محكوما عليها او محكوما بهادون

الفصل

الى المنصور والمنصور اليه

[illegible]

الفعل اجيب بان النسبة في الفعل نسبة
تامة منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها
اصلا والمقصود من التركيب افادة
تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة
المعيرة فيرلم نسبة تقييدية غير تامة
لا تقضي افراد المعنى عن غيره وعدم
ارتباطها به ولا تكون هي لغيره مقصورة
بالافادة من العبارة فلذلك اجاز ان يلاحظ
جانب الذات تارة فتجعل محكوما عليها
وتارة جانب الوصف كالقيام وتجعل
محكوما بها واما النسبة المعيرة فيها

أي من التركيب الفعل مع الفاعل

والفعل على معنى والفاعل
والفعل على معنى والفاعل
والفعل على معنى والفاعل
والفعل على معنى والفاعل

فلا يصح للحكم عليها ولا برها فان قلت
 ما ذكرته من ان مجوء الفعل والفاعل
 لا يعلم ان يكون محكوما به ينافي ما ذكره
 النخاس من ان المسند في قولنا زيد
 ابوه هو الجملة الفعلية اجيب بانه
 بان المقصود به هنا الحكمان احدهما
 الحكم بان ابا زيد قائم والثاني الحكم
 بان ازيد قائم الاب ولا شك ان
 الحكمين ليسا بمفرومين صريحا من
 الكلام بل المقصود الاصلى احدهما
 والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود

الحكم الاول الحكم في ابي زيد
 والحكم الثاني الحكم في ابي زيد
 انما المقصود من هذا الكلام هو المعنى
 الاول فانما يفهم من قوله ازيد ابوه
 المقصود الاول فانما يفهم من قوله
 المقصود في هذا المقام هو الاول
 كونه في الشئ كونه في الشئ
 كونه في الشئ كونه في الشئ

هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار
 مفهوم الصريح غير محكوم عليه ولا به بل
 هو لتعيني المحكوم عليه وان كان المقصود
 هو الثاني فالمسند هو القيام المقيد
 بالاب الا ترى انك لو قلت قام ابو زيد
 ووقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره
 اصلا فلو كان معنى قام ابوه ايضا كذلك
 لم يرتبط بغيره ولم يقع جزاعنه ومن ثم
 تسع النخاسة يقولون قام ابوه جملة
 وليس بكلام لتجريد عن ابقاء النسبة
 بين طرفيها بقريته ذكر زيد وايراد

والوقوف الدرس على القبول

الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل
 وجوده مع ايقاع النسبة التنبية الى امر
 قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل
 والمشتق ان ضار بالايدي على حد الفعل
 يعني ان النعميين حد والفعل بانه ما اول
 على معنى في نفسه مقترن باحد الازمة
 الثلاثة واورده عليه ان ضار بايصدق
 عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس
 بما منع فيما سبق من الفرق بين الفعل
 والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل
 ما دل على حدث ونسبة الى موضوع

التنبية الى امر ما يستلزم علم او بالعلم
 والتنبية الى امر ما يستلزم علم او بالعلم
 يعني ان المشتقات لا يرد على حد الفعل اي على
 في فهم المعنى من الفعل او من كلمة حل المشتقة

وذا عملها

وزمانها على ان الحدث اول ما اعتبر
 في مفهومه وضار بليس كذلك لانه
 يدل على زات ونسبة الحدث اليه فاللحظ
 اول في الفعل الحدث وفي المشتق الذات
 ويحتمل ان يعود الضمير في قوله فانه الى ضار
 ويكون كلمة ما نافية التنبية السادس
 ويعلم منه اي ما سبق من من التقسيم
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
 اعلم ان في اسم الجنس من مبين
 احدهما وهو اكثر استعلاء لانه موضوع
 للمابية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا

ومع الاضمان لان العمل في لفظ
 ما هو منها هو لا لا في لفظ

فانه ان دلل الفعل على الزمان قد عرف من الفرق
 المذكور بقاءه ليس من ذلك ومقتضى عدم
 وجوده في زمانه على الحد المستفاد من التقسيم
 فلو ان كان في غير الزمان فانه لا يكون
 يعلم من الفرق المذكور ان ما ادعاه
 ما دل على حدث في نفسه
 الى موضوع مع الاقتناع
 باحد الازمة
 الثلاثة

منتشر كما ذهب اليه ابن الحبيب والزحري
والاخر انه موضوع للما يهية من حيث
هي هي كما ذهب المص في التقسيم ولا يخفى
ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم
فلا بد من ثاويل لهذا الكلام وهو ان الفرق
الذي ذكره مبتنى على قول من يجعل اسم
الجنس موضوعا للما يهية من حيث هي هي
كما ان علم الجنس كذلك الا ان بينهما
فرقا فان علم الجنس كاسماته وضع
بجوهه للجنس المعين فيبدل بجوهه
على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب

قوله والاخر انه يهية ان يقول كما ان علم الجنس
كذلك يكون في قوله فلابد من ثاويل لا يهية

قوله مبتنى على قول من يجعل اسم الجنس
موضوعا للما يهية من حيث هي هي

اي حقيقة وبنائة

متقنة

متقنة عنده معروفة كما ان اعلام الشخصية
يدل بجوهه بحسب الوضع على ان تلك
الاشخاص معروفة متقنة لديهم
الجنس كذب واسد لا يدل على ذلك
النعين بجوهه اصله بل وضع لغير معين
من تلك الحقيقة ثم جاء النعين ويؤتى فيه
بيان لغير متقنه
من خارج بالالة من نحو اللام للتعريف
فالنعين جزء مفروم علم الجنس خارج
عن مفروم اسم الجنس فلما دل التقسيم
على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الكلى
هو نفس الحقيقة من غير اعتبار النعين

اد موضوع للتحقيق باعتبار التعيين فيه
والوصول المراد منه مصادقة عليه موصول
والالف واللام في الموصول للاستغراق

وان معنى علم الجنس معلوم اسند معرفة
الفرق الى هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق
تأمل التنبية السابغ الموصول على الحرف
هذه اشارة الى فرق آخر بين الموصول
والحرف يفهم التزامها من الفرق المذكور
وهي وهو استقلال المعنى وعدمه فان الحرف
تدل على معنى في غيره وتوصله وبما اي لفظ
الغير الذي هو اي معنى الحرف معنى فيهم ^{الموصول}
عكس ذلك اذ معناه امر مبهم عنه ^{المتعلق}
بتعيين عنه بمعنى اي يفهم الصلة التي
هو معنى فيه اي في الموصول وانما قيدنا

الابرهام

الابرهام بكونه عند آس مع لانفء الابرهام
في معنى المراد بالموصول بحسب الوضع
عند المتكلم التنبيه الشام من الفعل والحرف
يشتركان في انها ية لان على معنى باعتبار
كونه ثابت للغير اشارة الى علة امتناء
الحكم على الفعل والحرف مستعملين في معنيهما
وهي ان صحو الحكم على الشيء موقوف على ثبوته
في نفسه اي استقلاله بلفظ مرفوعة يمكن
اشبات غيره لم وكل من مدلوليهما غير
مستقل بلفظ مرفوعة بل امر ثابت للغير
فعني من مثلاً كما ذكر هو الا بقاء الخاص

والاشارة الى في الدلائل
لانها انما جاز لان المع
التي هي محال لا يمكن
الحكم بها الا بقاء
لا الشبهة

الا مكان الوقفي مفهوم من يمكن

وقد اوردت الاشياء
استقلالها

الذي يكون اللملة حظا الغير كالسير
والبصرة ومعنى ضرب هو ذلك الحد
المسبوب الى فاعل ما بحيث يكون النسبة
مرأة لملحظة طرفيها واكثر تعرفها
ومن هذه الجهة اي كون كل من مفروم
الفعل والحرف او غير ثابت في نفسه
بل لغيره لا يثبت له الغير اي لغيرها
بل لا يثبتان لشيء اصلا اذ كانا مستعملين
في معناهما واتماقية نابا لاستعمال
لئلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ومن حرف
فان الالفاظ كلها من حيث انفسها

الاصالة
والاثبات
المستعمل

اي مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها
الموضوعة لها متساوية الاقدام في صحة
الحكم عليها وبها ومنهم من قال ضرب
ومن مثلا في تلك الصورة اسم باعتبار
دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعناها
لانفسها ايظا في ضمن ذلك الوضع
وحيث لا دليل لهم على تلك الدعوى
الا ذكر اللفظ وارادة نفسه لزم عليهم
دعوى وضع المرسلات في مثل قولهم
حبس مهمل او ثلثة احرف ولا يقدم
عليها العاقل فضلا عن فاضل

اي في قطع النظر عن ارادة معانيها
الوضع

ولتأمل ان يقول في لا يكون آمنوا في قوله
 جبل وعلى واذا قيل لهم امنوا اسما
 لا تتفاء وضعه ولا فعلا لان المراد به
 لفظ فلا يصدق قول النجاشي ولا يأتي
 الكلام الا في اسمين او فعل واحد والجواب
 ان المراد من قولهم ولا يتأتى اه انه
 لا يأتي الا في اسمين حقيقة او ما يقوم
 مقامهما واسموا من حيث ارادة نفس
 اللفظ به كالا اسم مستقلا بالمفروية ولا به
 من اعتبار بهذا التأويل على هذا التقدير
 يشك ذلك المحرر وتعريف الكلام والمبتدأ

اي الجواب هو ان
 الكلام هو اسم
 يكون معنى الغير كلام
 يكون كلاما

المرم الا ان يقال ذلك المحرر وتلك التسمية
 مبنية على اعتبار ما يوشى في الاستعمال
 لا على اعتبار النواذر واذا كان معنى الفعل
 والحرف كذلك فامتنع الخبر عنهما التنبيه
 التاسع الفعل مدلوله كلي وما ذكر في التنبيه
 الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر في التنبيه
 التاسع جهة الافتراق اعلم
 ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث
 كلي واما باعتبار تمام معناه وهو الحدث
 ونسبة في زمان معين الى موضوع ما في
 كليته نظير بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف

فكما ان لفظة من موضوع وصفا عاما
 لكل ابتداء خاص بوجه كذا لك لفظ ضرب
 موضوع وضعاعاما لكل نسبة للحدث
 الى فاعل ما بخصوصها فجعله من اقسام اللفظ
 الموضوع لمعنى كلى غير مستقيم ولما كان
 الحدث الذى هو جزء معنى الفعل مستقلا
 بالمفروضية قد تحقق في ذوات متعددة
 صالحا للانتساب الى كل منها فياز
 نسبة الى خاص منه اى من كل واحد منها
 فيخبر به اى بالفعل باعتبار ذلك الحدث
 عن شئ وهو به الاعتبار منه دائما

اذ قد اعتبرت في مفروضة ذلك بحسب الوضع
 فلا يمكن جعله مسندا اليه دون الحرف
 اذ تحصيل مدلوله اى تعقل مدلول الحرف
 الذى هو تحصيل الذى ينشأ به هو بما يحصل له
 اى بتبعيته ما يحصل مدلول الحرف له من متعلق
 واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقق
 فلا يعقل لغيره فلا يكون مخبرا به كمالا
 مجزا عنه لذك التنبية العاشر في ضمير
 الغائب وفي كلية نظر قائل وجه النظر
 ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او للمتكلم او للمخاطب طب موضوع لكل

في تحقيق مفهوم ذلك الضمير

من مشحوناً وضعاً كلياً عاماً فقد علم
 ان في كلية الفهم الغائب باعتبار
 وضع كل واحد من افراد مفهوم كلي
 كوضع هو مفهوم الواحد الغائب المذكور
 نظر او في بعض النسخ وفي كلية خبر
 نظر ووجه ان كثير اما يكون المجمع
 اليه للفهم الغائب كلياً كما يكون
 جزئياً والحكم بان في احدهما مجاز
 بغير كسرية بل مجزئ بكليته وجزئية
 حل نظر وتأمل والحق انه قد يكون كلياً
 وقد يكون جزئياً والمصانعة من

المجمع اليه علم
 المجمع اليه علم
 المجمع اليه علم
 المجمع اليه علم

من الجزئيات نظراً الى ان الكثرة لغة
 العربية عدد والمفردة مطلقاً من المعارف
 واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم
 المعرفة بما وضع لشيء بعينه التنبيه
 الحادي عشر المقصود من هذا التنبيه
 على تفرقة بين الاسماء التي تشابه
 الحرف في التزام ذكر المتعلق وذلك
 مثل ذو وفوفان مفهوما كلياً
 لانها بمعنى صاحب ~~و~~ وان كانا
 لا يستعملان الا في جزئيين
 بالنسبة الى معناه الذي هو صاحب

الحادي عشر لما كان الاسماء النكرة لا صفة مثلاً
 الحادي عشر لما كان الاسماء النكرة لا صفة مثلاً
 الحادي عشر لما كان الاسماء النكرة لا صفة مثلاً

وانما علمنا الجزئية على الاضافي لان علم من الاضافة
 ان اضفي الجزئية فانه يقتضي الاضافة لا الحقيقة

والعلق لعروض الاضافة فلا يكونان
جزئيين بحسب الوضع بل بحسب استمالاتهما
في الجزئين الاضافيين الذين قد يكونان
جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليين
ايضا كما يقول الانسان ذو نطق
وذهن حيوة ولذا لا يصح ان يحل على الجزئية
الحقيقة على ما يتبادر من المقابلة بالكلي
فقط المعرفة بينهما وبين اذ معنى الحرف
جزئي مشتمل كما بين التنبيه الثاني عشر
لا يربك اي بوضعك في ريبة وشك
تعا والالفاظ بعضها مكان بعض

اي تشادب بعضها مكان وان قرء بالضم
فالمعنى تشادبها واقعا بعضها مكان بعض
على ان الجملة حال مؤكدة اذ المعبر الوضع
حتم الرسا له بدفع ما عسى ان يخفى بعض
الاذيان وهو ان الحكم بالكلية والجزئية
والعلمية والموصولية ومثالها الالفاظ
انما هو باعتبار ما يستعمل فيها من المعاني
فاذا قلنا مثلا جاءني ذومال واردت
زيدا فيحتمل ان يتوهم انه جزئي لاستعماله
في الجزئي وكذا اذا انحصر في بلدة حفظ
التورية في زيد فقلت الذي حفظ التورية

والاستعمال

في هذه البلية حافر فربما يتوهم ان هذه
الالفاظ اعلام مشخصة للاتحاد المراد
من كل منهما ومن العلم الشخصي ووجه
الدفع ما ذكر ان المعتبر في الالفاظ هو
حال الوضع والموضوع له في ذواته كلي
وان استعمل يرينا في شخص فلا يكون
جزئيا بخلاف زيد فانه جزئي توضعه
لذلك المشخص وكذا الحال

في مثل هذه الضورة

نعم